البيرق

١٩٥٢-٤-٢٢

قنبلة جديدة للأستاذ ميشال شيحا

على جدار سياسة لبنان الحاضرة

في الساعة التي كان السيد هنري فرعون، نائب بيروت، يزور زميله الأستاذ رشيد كرامي في طرابلس، وما شاع عن أغراض هذه الزيارة من تكتل نواب العاصمتين، في جبهة معارضة واحدة، كان الاستاذ الكبير ميشال شيحا، يرسل على صدر جريدته "لوجور" مقالته الصارمة الثانية في نقد السراي وسياسة الحزبية المسيطرة عليها، هذه الأيام، خصوصاً بعد التشكيلات الحاضرة...

ولمقالات شيحا تأثيرها القريب والبعيد، المحلي والدولي، لأنها تكتب بالفرنسية ويتاح لجميع الأجانب والنزلاء، الاطلاع عليها كاللبنانيين.

وقد اعتبرت المقالة الثانية أشدّ وقعاً من الأولى، بل رأى فيها كثيرون من رجال السياسة أول قنبلة تستهدف جدار "الوزارة الصلحية".

واليك تعريب بعض هذا المقال، قال الأستاذ شيحا :

" عندنا عن السياسة الداخلية في لبنان، من الخبرة، ما يجعلنا نؤكد بأنها سياسة خاطئة. ولعلها لم تكن يوماً على خطأ أكثر مما هي اليوم. وإذا نحن لم نقل هذا فمن يقوله بأكثر بساطة وحسن نية ؟.. اننتظر فساداً أكثر خطورة لندافع عن النظام ؟..

الجهاز كله عطلة وضع السلطة والمسؤوليات في غير مواضعها. وفي الوقت نفسه أخذت قوى الانحلال تتنظم، وهذا ما يجب تأكيده بأقصى قوة.

وإذا دافع عن هذه الحالة بحماسة اولئك الذين يعيشون فيها فمن يدهش ؟ أما نحن فإننا نعمل ما بوسعنا لكي لا نكون مديونين بواجب للجمهورية. إننا نناضل منذ ثلاثين سنة على الأقل لنحتفظ بحرية الحكم وحرية القول كاملة، وهي الحرية التي تتناقص سنة بعد سنة ، ان رصيدنا كمواطنين، ونقول ذلك من غير مداورة، يجعلنا على ما نعتقد، دائنين للدولة.

مهما يكن فاللبنانيون رجال ويجبأن يخاطبوا بلغة الرجال. وإذا كانت بعض تصرفات الحكومة نالت رضى أولئك الذين يحكمون مدة طويلة، فإنها ستضعنا فجأة، ذات يوم، أمام مأساة لا يريدها أحد، اللهم إلا أولئك الذين يرون في الفوضى طريق النصر.

يوجد، هنا، عدم رضى واشمئزاز لا ينبغي تجاهلهما . ولو استطعنا معالجتهما بالسكوت لفعلنا ذلك بدون شك، ولكن السكوت لميعد يشفي.

يكفي القليل لمنع الأسوأ. ولكنه في هذه اللامبالاة المنتظمة سينتهي الأمر بأن يكون نوعاً من الاستفزاز؟

إن لبنان بلدتوازن، يسهل فيه الإختلال. وإننا لا نؤدي خدمة لأي أحد بتركنا الشعب في غمرة من الأمن الكاذب.

إن دعوتنا ومهنتنا كلبنانيين أن نكون في الشرق الأدنى حصن الحكمة والنظام، وهذا يفرض آلة إدارية منظمة نوعاً، وموظفين لا تكون واسطتهم الشيوعية والغرائز السيئة أو اليأس. والذي ينقص الدولة اللبنانية بالأكثر هو هذا العدل القابل للتوزيع والذي يعرف، بقدر الإمكان، حقكل انسان، وهدفه أن يعمل من خادم الدولة رجل الفضائل المدنية، والوجدان المهني.

ولا نذهب اليوم الى أبعد من هذا الحدّ في شهادة باتت لازمة. فالمرحلة الأولى التي نتمناها هوأن تتخذ اعتزامات ثابتة، والمرحلة الثانية هو أن تكف السلطة الشرعية عن أن تعهد بالحكم على النحو الذي تفعل، والثالثة هو إعادة تكتل جميع القوى اللبنانية.

ويجب أن يفهم أخيراً أن لبنان ليس فقط مجموعة من القرى ومن الدسائس المغرضة"...